هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 3 من جدول الأعمال CX/CAC 20/43/2

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الثالثة والأربعون

التقرير المرحلي للجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي – "الدستور الغذائي والجائحة – التحديات الاستراتيجية والفرص

1– معلومات أساسية

1–1 كان تأثير جائحة كوفيد–19 شديد الوطأة على تنظيم دورات هيئة الدستور الغذائي لعام 2020. فقد ألغيت جميع دورات اللجان الفنية، فيما اجتمعت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بحضور الأعضاء مرّةً واحدة في فبراير/شباط 2020 ومرّة أخرى بصورة الافتراضية في يوليو/تموز 2020. وقد ألغيت الدورة الوجاهية الثالثة والأربعون لهيئة الدستور الغذائي، وسوف تعقد دورة بصورة افتراضية ذات جدول أعمال مقتضب في الفترة الممتدة بين سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2020 وذلك بعد موافقة أكثر من ثلثي البلدان الأعضاء على اقتراح بعقد الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي بصورة افتراضية وتعليق بعض اللوائح الداخلية. وستتيح هذه الدورة الافتراضية لهيئة الدستور الغذائي النظر في عمل اللجان التي كانت قد اجتمعت في النصف الثاني من عام 2019، بما يشمل اعتماد مواصفات والموافقة على أعمال جديدة.

2–1 وقد أبرزت الجائحة مدى أهمية سلامة الأغذية، بما في ذلك استخدام المواصفات الدولية لضمان سلامة الأغذية وتيسير الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وعلاوةً على ذلك، سلّطت الجائحة الضوء على ضرورة وضع مواصفات إضافية لهيئة الدستور الغذائي كفيلة بالمحافظة على سلامة الأغذية والممارسات التجارية العادلة في مثل هذه الأوضاع. وفي هذا السياق تقوم أستراليا، بوصفها البلد المضيف للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات، بالنظر في إمكانية تقديم اقتراحات لأعمال جديدة بشأن المسائل ذات الصلة التي تقع ضمن نطاق اختصاصاتها، كأنشطة المراجعة والتدقيق عن بعد وبالوسائل الافتراضية.

3–1 وإذا كان للدستور الغذائي أن يحافظ على مكانته بوصفه الجهاز الدولي الرائد في مجال وضع المواصفات الغذائية، لا يمكننا أن نسمح للعراقيل الناجمة غن الجائحة بمنعنا من التقدم في عملنا في الأوقات المطلوبة وبطريقة فعالة.

4–1 وتضطلع اللجنة التنفيذية بدور هام في إطار الدستور الغذائي حيث أنها تقدم المشورة الاستراتيجية وتدعم الهيئة وتعالج مشاكل خاصة كتلك الناجمة عن الجائحة الراهنة. وخلال الفترة الحالية من عدم اليقين، تتمتع اللجنة التنفيذية التي تضم ممثلين من جميع أقاليم الدستور الغذائي بمكانة مناسبة لتعزيز المناقشات الاستراتيجية وإسداء المشورة إلى الهيئة بشأن

الإجراءات/المبادرات اللازمة للحفاظ على زخم عمل الدستور الغذائي، ومعالجة القضايا الأبعد أجلًا التي تؤثر سلبًا في كل من الدستور الغذائي وعضويته.

1–5 وفي ضوء ما تقدم، وافقت اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والسبعين على إنشاء لجنة فرعية للعمل بسرعة وبشكل تعاوني من أجل وضع القضايا في إطارها، وجمع الأفكار من الأعضاء، وتحديد النُهُج التي قد توصي بها اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.

1–6 وقد تمّ تكليف اللجنة الفرعية للجنة التنفيذية، بما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية 1 و4 و5 من الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة 2020–2025، بما يلي:

(أ) تناول تأثير الجائحة في إدارة أعمال الدستور الغذائي؛

(ب) وإسداء المشورة إلى الهيئة وأجهزتها الفرعية بشأن الإجراءات/المبادرات الرامية إلى النهوض ببرنامج عملها للفترة 2021/2020 وبناء القدرة على الصمود باستخدام أدوات ونهج حديثة تتفق مع قيم الدستور الغذائي؛

(ج) والتأكد من أنها في وضع مناسب للتعامل مع أحداث مماثلة في المستقبل مع مراعاة العناصر الواردة في الملحق بوثيقة قاعة المؤتمر 1 بعنوان "الدستور الغذائي والجائحة – التحديات الاستراتيجية والفرص".[1]

1–7 وإن اللجنة الفرعية مفتوحة أمام جميع أعضاء اللجنة التنفيذية وتعمل باللغة الإنكليزية فقط، وهي ترفع هذا التقرير المرحلي إلى الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي بالإضافة إلى تقرير نهائي للدورة الثمانين للجنة التنفيذية.

2– النهج

2–1 في إطار اللجنة الفرعية، تضمنت دعوة أولى إلى الإدلاء بتعليقات، أطلقت في 1 أغسطس/آب 2020، أسئلةً لالتماس مساهمات من أعضاء اللجنة الفرعية ولتبادل وجهات النظر في ما بينهم بشأن ما يلي: (1) اقتراحاتهم بشأن خيارات بديلة جديدة لاجتماعات هيئة الدستور الغذائي لتناول أفضل السبل لضمان استمرارية العمل في الأجل القريب، وبناء القدرة على الصمود في المستقبل؛ (2) وخبرتهم في استخدام الأدوات الافتراضية؛ وعلى وجه الخصوص، الحواجز والقيود التي ينبغي لنا إدراكها والسعي إلى الحد منها، (3) والمبادئ التي يجدر اتباعها لدى تناول طرق العمل الأخرى، بما في ذلك احترام القيم الأساسية لهيئة الدستور الغذائي التي أثير عدد منها خلال المناقشات التي عقدت خلال الدورة التاسعة والسبعين للجنة التنفيذية.

2–2 وفي أغسطس/آب 2020، توجّه رئيس اللجنة الفرعية إلى أعضاء هيئة الدستور الغذائي من خلال المنسقين التماسًا لمساهمتهم أيضًا.

2–3 وقد وردت تعقيبات من تسعة أعضاء في اللجنة التنفيذية ومن ستة بلدان أعضاء في الدستور الغذائي (في أوروبا وآسيا) عقب الجهود المبذولة من المنسقين ومن اجتماع غير رسمي للجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية

[1] الوثيقة EXEC/79 CRD/01.

والبحر الكاريبي. وتم تجميع الردود الواردة كافةً ونشرها على المنتدى الإلكتروني الذي تم إنشاؤه للجنة الفرعية، من أجل استعراضها من قبل اللجنة الفرعية.[2] ويرد في القسم الثالث من هذا التقرير موجز بالردود التي وردت.

2–4 وقد أُرسل أيضًا مسح إلى أعضاء اللجنة التنفيذية التماسًا لتعقيباتهم بشأن الجلسة الافتراضية للدورة التاسعة والسبعين للجنة التنفيذية. وأُرسل مسح آخر إلى مراقبي الدستور الغذائي بهدف تكوين فكرة معمّقة عن خبراتهم في مجال الاجتماعات الافتراضية وقدراتهم بشأن تنفيذ أعمال الدستور الغذائي.

2–5 وتماشيًا مع اختصاصات اللجنة الفرعية، واستنادًا إلى المساهمات التي وردت حتى الآن، قام رئيس اللجنة الفرعية بالتعاون مع رئيس ونواب رئيس هيئة الدستور الغذائي، بدعم من أمانة الدستور الغذائي، بوضع هذا التقرير المرحلي المرفوع إلى الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي. وسيفضي العمل الإضافي الذي تقوم به اللجنة الفرعية (المرحلة 2) إلى تقرير نهائي ستنظر فيه اللجنة التنفيذية خلال دورتها الثمانين.

3– موجز بالمساهمات الواردة حتى تاريخه

3–1 تأثير الجائحة في إدارة أعمال الدستور الغذائي

3–1–1 أثّرت جائحة كوفيد–19 بشدة في الجدول الزمني لدورات الدستور الغذائي، فلم تعقد أي اجتماعات وجاهية لهيئة الدستور الغذائي منذ الدورة الثامنة والسبعين للجنة التنفيذية التي التأمت في فبراير/شباط 2020. ومع أنه من المقرر معاودة عقد الاجتماعات الوجاهية اعتبارًا من شهر يناير/كانون الثاني 2021، هناك مخاوف متزايدة من استمرار تعذر انعقاد الاجتماعات الوجاهية خلال النصف الأول من عام 2021.

3–1–2 وقد نظّمت أمانة الدستور الغذائي خلال الأشهر الأخيرة عددًا من الاجتماعات غير الرسمية مع اللجنة التنفيذية والأقاليم الستة للدستور الغذائي والحكومات المضيفة ورؤساء اللجان، للاطلاع على آخر مستجدات الوضع الراهن وتبادل الآراء بشأن الخطوات المقبلة، كما أجرت اتصالات أسبوعية مع رئيس الهيئة ونوابه لمناقشة الطريق إلى الأمام. وبالإضافة إلى ذلك، عملت أمانة الدستور الغذائي بشكل وثيق مع رؤساء اللجان، وأمانات البلدان المضيفة، ورؤساء مجموعات العمل الإلكترونية لإيجاد وسائل للتقدم بالعمل حيثما أمكن، في ظل غياب اجتماعات اللجان.

3–1–3 وقد تعرقل تنفيذ الخطة الأولية التي وضعتها أمانة الدستور الغذائي لأنشطة التوجيه والتسليم لإدارة عملية الانتقال من المنسقين الإقليميين الخارجين إلى المنسقين الإقليميين القادمين في معظم أقاليم الدستور الغذائي هذا العام، وهي الآن في طور إعادة تصميمها على هيئة برنامج افتراضي.

3–1–4 وبناءً على مشورة المكتبين القانونيين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، فإن عملية انتخاب رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوّاب الرئيس التي كان من المقرر عقدها في عام 2020، لن تدرج في جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي حيث أن هذه الانتخابات ستجري بالوسائل الافتراضية، ولذا فقد تم تأجيلها حتى الدورة التالية لهيئة الدستور الغذائي المقرر عقدها في عام 2021.

3–1–5 واستجابة لهذه التأثيرات الملحوظة في إدارة أعمال الدستور الغذائي وتعطيلها إياها، أكّد أعضاء اللجنة التنفيذية والبلدان الأعضاء في أقاليم مختلفة التزامهم بمواصلة تنفيذ عمل الدستور الغذائي في ظل الظروف الصعبة الراهنة،

[2] https://forum.codexalimentarius.net.

والاستفادة المثلى من أدوات الدستور الغذائي المتاحة حاليًا وكذلك من الأدوات الجديدة التي تيسّر عقد اجتماعات افتراضية أو مختلطة[3] من أجل تقدم أعمال الدستور الغذائي، حيثما لا تكون الاجتماعات المادية ممكنة التنفيذ.

3–1–6 وفي حين أن الغرض من هذه الوثيقة يتمثل في تحديد إجراءات ومبادرات رامية إلى النهوض بعمل الدستور الغذائي، تجدر الإشارة إلى أن الآراء لا تزال منقسمة بين من يرغب في معاودة الاجتماعات الوجاهية التي تعقد بناءً على القواعد الإجرائية الراهنة وفي أقرب وقت ممكن، وبين من يتوقع استمرار ضرورة المشاركة عن بعد في اجتماعات افتراضية أو مختلطة حتى مطلع عام 2021، وربما لفترة أطول بعد، مع الإشارة بشكل خاص إلى تواصل تأثير الجائحة في اقتصاد البلدان حول العالم. ويشير أولئك الذين يفضلون الإبقاء على خيار المشاركة عن بُعد في اجتماعات افتراضية أو مختلطة، إلى فوائد الحدّ من سفر المشاركين.

3–2 المسؤوليات والاجراءات العملية للنهوض ببرنامج عمل الدستور الغذائي للفترة 2020–2021 وبناء القدرة على الصمود باستخدام أدوات ونهج حديثة بطرق تتفق مع قيم الدستور الغذائي

3–2–1 إن الخيار ما بين الاستعانة بالاجتماعات الافتراضية أو المختلطة لعقد دورات الأجهزة الفرعية في عام 2021 هو موضوع قيد نقاش وموافقة عضوية الدستور الغذائي إلى جانب المنظمتين الأم أي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وسيكون تطبيقها على لقاءات محددة ولأجل حل القضايا العملية التي تنشأ، موضع نقاش مستمر بين أمانة الدستور الغذائي والبلدان المضيفة المعنية. وقد جرى اعتبار المسائل العملية التالية مهمةً في ما يخص ضمان نجاح الاجتماعات الافتراضية أو المختلطة في المستقبل، وهي:

- الاعتراف بعدم وجود "حل واحد يناسب الجميع"؛ فإن كل لجنة فريدة من نوعها ولا بد من تعديل النهج المتبع وفقًا لخصائص اللجنة المعنية، وقدرة البلد المضيف وموارده والقضايا قيد النظر.
- ومن المهم تحديد المنصة/الأداة الأنسب لكل اجتماع افتراضي أو مختلط مقترح، بناء على عوامل كعدد المشاركين المتوقعين ونطاقهم، والقدرة على رفع أعلام الوفود، والتدخلات التي يتعين اتخاذها، وتيسير المناقشة وبناء توافق الآراء بما في ذلك بشأن المسائل الأكثر تعقيدًا والقدرة على عقد لقاءات لمجموعات العمل في أثناء الدورة.
- ويجب إيلاء الاعتبار للعوامل التي قد تؤثر في قدرة الأعضاء على المشاركة بفعالية في الاجتماعات الافتراضية أو المختلطة، مثل: توافر الترجمة الفورية إلى مجموعة مناسبة من اللغات؛ وأوقات الاجتماعات بحسب التوقيت المحلي لمواقع المشاركين؛ وتوفر تطبيقات ومعدات فنية أو إمكانية الوصول إليها؛ وفرصة التفاعل خارج إطار الاجتماعات لتيسير بناء توافق الآراء؛ والإلمام بكيفية المشاركة في الاجتماعات الافتراضية والخبرة في هذا المجال؛ والعوامل البشرية مثل الحفاظ على التركيز خلال انعقاد جلسات الاجتماعات الافتراضية أو المختلطة الطويلة والمعقدة.

[3] عندما يكون للأعضاء/المراقبين خيار المشاركة في الاجتماع عن طريق الحضور الفعلي في قاعة الاجتماعات أو الاتصال الافتراضي بقاعة الاجتماعات، مع توفر فرصة متساوية لنوعي المشاركة كلاهما من أجل تقديم المداخلات.

- وقد يكون على الاجتماعات النظر أيضًا في مجموعة من الأدوات ضمن البيئة الافتراضية، مثل سلسلة من الاجتماعات الافتراضية التي تتخللها فترات قصيرة لتقديم/تبادل الملاحظات الخطية.
- ويجب مواصلة الاستعانة بمجموعات العمل الإلكترونية وبالتعاميم كلما أمكن ذلك، من أجل تحديد إطار المسائل وإبداء تعليقات أولية من قبل الأعضاء/المراقبين، ووضع مشروع نص للنظر فيه، وتنفيذ أكبر قدر ممكن من العمل قبل انعقاد مناقشات الاجتماعات الافتراضية أو المختلطة للجنة أو أجهزتها الفرعية، شريطة أن يكون ذلك متوافقًا مع القيم الأساسية لهيئة الدستور الغذائي. وقد يكون الوقت مناسبًا أيضًا لتعزيز الطريقة التي تعمل بها مجموعات العمل الإلكترونية وزيادة تعزيز نواتجها. وتعتبر الاجتماعات الافتراضية و/أو المختلطة أيضًا أدوات يمكن استخدامها في هذه المشاورات الجماعية الأصغر حجمًا.
- أما حسن التخطيط والإعداد فعاملان حيويان لنجاح الاجتماعات، إذ ينبغي تصميم دورات تدريبية وتنفيذها لتعزيز استعداد أعضاء هيئة الدستور الغذائي، وضمان إدراكهم لكيفية قيام الوفود بالمداخلات وما إلى ذلك من أمور. ويجب أيضًا ضمان دعم الرؤساء ، مع الاعتراف بالتحديات التي قد تعتري ترؤس الاجتماعات الافتراضية أو المختلطة.
- وهناك اتفاق واسع على أنه ينبغي للاجتماعات الافتراضية أو المختلطة وطرق عقدها وتنظيمها أن تلتزم بالقيم الأساسية لهيئة الدستور الغذائي، ألا وهي الشمولية والتعاون والشفافية وبناء توافق الآراء. وفي هذا الصدد، علينا أن نكون واضحين حول الطريقة التي سيقوم بها رؤساء الهيئات بتحديد توافق الآراء في الاجتماعات الافتراضية والمختلطة.
- وحيثما تسفر الاجتماعات الافتراضية أو المختلطة عن مشاكل إجرائية، أو حين تستوجب التعليق المؤقت للائحة الداخلية يجب الإبلاغ عن تلك الحالات بوضوح وصراحة لأعضاء هيئة الدستور الغذائي والمراقبين، وعند الضرورة، يجب السعي إلى التماس موافقة أعضاء هيئة الدستور الغذائي.
- وبالنسبة إلى الاجتماعات المختلطة على وجه الخصوص، أشارت التعليقات الواردة إلى أننا سنحتاج إلى القيام بما يلي:
  - وضع وتطبيق نُهُج وبروتوكولات تضمن تحقيق الإنصاف بين الأعضاء المشاركين وجاهيًا وأولئك المشاركين عن بُعد؛
  - والإقرار بأن عقد اجتماعات مختلطة أو العودة إلى عقد اجتماعات وجاهية، فيما لا تزال بعض القيود المرتبطة بالجائحة قائمةً في البلدان المضيفة و/أو البلدان الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي، قد يرفع نسبة المشاركة بواسطة التمثيل الدبلوماسي بينما سيخفف من نسبة مشاركة المندوبين القادمين من العواصم.

2-2-3 وإن العديد من التحديات الآنفة الذكر التي طرحها الأعضاء قد أبرزها مراقبون سلطوا الضوء من خلال تجاربهم على تحديات عقد الاجتماعات عبر مناطق زمنية مختلفة، وإيجاد المنصات الفضلى ومعالجة مسائل الوصول والاتصال بشبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، جرى أيضًا تسليط الضوء على التحديات المتمثلة في تخطي غياب التفاعل الشخصي المباشر وإيجاد توازن بين طول مدة الاجتماعات والمفاوضات الفعالة والمناسبة. ورغم هذه التحديات، كانت

الردود الواردة إيجابية بوجه عام في ما يتعلق بالعمل بواسطة الوسائل الافتراضية والقدرة على الاستمرار في العمل. وفي حين قد تدعو الحاجة إلى بروتوكولات أو إجراءات جديدة، تنطوي الجوانب الإيجابية للوضع السائد على ارتفاع نسبة المشاركة في الاجتماعات، وعقد اجتماعات أكثر تركيزًا وتوجهًا نحو النتائج، وتحقيق وفورات في التكاليف بسبب انخفاض السفر.

3-2-3 وبما أن الدستور الغذائي لم يعقد حتى تاريخه سوى اجتماع واحد افتراضي بالكامل، أي الدورة التاسعة والسبعين للجنة التنفيذية، نظرت اللجنة الفرعية أيضا في التعقيبات الواردة بشأن تلك التجربة. وفي ظل غياب التفاعل المباشر وجهًا لوجه ومدى تسهيله للمناقشات في الماضي، كان هناك اعتراف عام بالقيمة الإيجابية المتمثلة في القدرة على استخدام الاجتماع الافتراضي للتقدم بالعمل، والوفورات التي أتاحها ذلك من حيث الوقت والموارد المالية. وأتى عدد قليل من المشاركين على ذكر مسائل فنية استوجبت معالجتها.

4- الخطوات التالية

4-1 بناء على المعلومات الواردة والتي جرى استعراضها حتى الآن، قدمت اللجنة الفرعية بعض المقترحات الأولية لكي تنظر فيها الدورة الثالثة والأربعون (القسم 5) لهيئة الدستور الغذائي من أجل دعم التقدم بالعمل. وسيستمر عمل اللجنة الفرعية بعد انعقاد دورة الهيئة بهدف وضع اقتراح وما يتصل به من توصيات بشأن مجموعة من الأدوات/الإجراءات التي يمكن أن تستخدمها هيئة الدستور الغذائي للتقدم بالعمل خلال الجائحة الراهنة أو خلال حالة مماثلة في المستقبل.

4-2 وفي هذا الصدد، فإن الأعضاء والمراقبين مدعوون إلى استعراض المعلومات التي تم النظر فيها حتى الآن، وتقديم تعليقات واقتراحات أخرى ضمن وثيقة لقاعة المؤتمر ترفع إلى الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي بحلول 9 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

5- استنتاجات

5-1 تشير التعقيبات الواردة حتى تاريخه إلى أن الأعضاء ملتزمون بالتكيف مع طرق العمل الجديدة لضمان استمرار عمل الدستور الغذائي في وضع المواصفات. ومن الأهمية بمكان توضيح الإجراءات/البروتوكولات المتصلة بآليات العمل الجديدة تلك، مع التسليم بأنه قد يلزم إرساء آليات عمل مختلفة للجان المختلفة. وفي حين توجد تحديات فعلية على صعيد الاتصال بشبكة الإنترنت وبمنصات الاجتماعات وما إلى ذلك، فإن فائدة عقد الاجتماعات الافتراضية، من زيادة عدد المشاركين إلى خفض التكاليف، واضحة هي أيضًا. ومن وجهة النظر الإجرائية أشير إلى أن عقد الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي بالوسائل الافتراضية يحتاج إلى موافقة ثلثي الأعضاء. وبالنظر إلى إمكانية الاضطرار إلى عقد اجتماعات افتراضية للأجهزة الفرعية، فمن الضروري تبسيط هذه العملية. وبناءً على ذلك، ومن أجل مواصلة عمل اللجنة الفرعية، تطلب هذه الأخيرة إلى الدورة الثالثة والأربعين للهيئة القيام بما يلي:

- أن تعترف بما يلي:
  - o التحديات التي تواجهها هيئة الدستور الغذائي في أداء مهامها بوصفها الهيئة الدولية الرائدة في مجال وضع المواصفات الغذائية، بسبب جائحة كوفيد-19؛

- o وفيما تم الاضطرار إلى تأجيل العديد من اجتماعات هيئة الدستور الغذائي في عام 2020، فإن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر في عام 2021؛
- o ودعم استخدام الأدوات والنهج الحديثة التي يمكن أن تستعين بها الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي بما يتماشى مع القيم الأساسية للدستور الغذائي من أجل ضمان تقدم عمل هيئة الدستور الغذائي في الوقت المناسب وبطريقة فعالة؛

• وأن تشجع:

- o أمانة الدستور الغذائي على وضع آليات إجرائية سهلة التطبيق، تتيح للجان الاجتماع، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وأن يستمر عمل الهيئة في عام 2021، إذا ما بقي عقد الاجتماعات الوجاهية متعذرًا؛
- o الأعضاء والمراقبين على دعم العمل عبر الإجابة على المسح المتعلق بالدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي وتسليط الضوء على أية مسائل أخرى يعتقدون أنها تستحق النظر فيها من قبل اللجنة الفرعية من خلال المنسقين الذين هم أيضًا أعضاء في اللجنة الفرعية.